

٣ على الرغم من وجود أسس التمييز في الموضع والأنواع المتشابهة في محاولة لتعيين الإعراب الصحيح اعتماداً على المعنى المحصل من السياق والأحكام اللفظية ومعرفة أوجه المفارقة بين موضوعات المصطلحات النحوية، على الرغم من ذلك نجد كثيراً من أنماط الجمل العربية صالحاً فيها تقدير أكثر من وجه إعرابي بالنسبة للكلمة الواحدة، ولهذه الاحتمالات الواردة مداخل وأسباب متنوعة أهمها ما يتصل بالحذف الوارد في الجملة وتقدير المحذوفات تبعاً لتصوير المعنى وتحديدته، ومن هذه الأسباب ما يتصل باختفاء الإعراب إما لكون الكلمة مبنية أو لكونها معربة إعراباً مقدرًا كما في الأسماء المقصورة والمنقوصة إلى ياء المتكلم، والأفعال المضارعة المنتهية بالألف.

ومن هنا ما يتصل بوجود تداخل، أو أوجه اتفاق، بين بعض المصطلحات النحوية كالتداخل بين البدل المطابق وعطف البيان، أو بين الحال والتمييز، في بعض الأنماط، أو بين المفاعيل.

ومن هنا ما يتصل بأصل تصنيف الكلمة عند النحويين إلى اسم أو فعل، كالخلاف في إعراب «حبذا» إلى اسم أو حرف، وكالخلاف في إعراب «إذا» الفجائية، وما بعدها ومنها ما يتصل بتعدد الاستعمال وتنوعها واختلافها بالنسبة للكلمة الواحدة ومنها جانب يعد لوناً من الاشتراك اللفظي كاستعمال «كان» ناقصة، أو تامة أو زائدة، واستعمال الواو عاطفة أو استثنائية، أو للمعية واستعمال الفاء عاطفة أو للسببية أو للاستئناف. وقد يبقى للفظ معنى واحد ويتعدد تصنيفه تبعاً لأثره الإعرابي، كما في «حتى»، وكما في أدوات الاستثناء «خلا - عدا - حاشا» ما لم تسبق بـ «ما» التي ترجح فعليتها، فقد تعدّ أفعالاً، وقد تعدّ حروفاً، فإذا دخلت على بعض المبنيات أو بعض ما اختفى فيه الإعراب صحّ فيها احتمال الفعلية والحرفية وصحّ في الاسم بعد كونه منصوباً أو مجروراً، وذلك في نحو: «قام القوم حاشاك أو حاشاه أو حاشا موسى، وكذلك «عدا» و«خلا» ومن هذه الأسباب ما يتصل بالوقف والوصل،